

شركة الصخور العربية للصناعات البلاستيكية

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

| صفحة | الفهرس |
|------|-----------------------------------|
| ٢-١ | تقرير مراقب الحسابات |
| ٣ | قائمة المركز المالي |
| ٤ | قائمة الدخل |
| ٥ | قائمة الدخل الشامل |
| ٦ | قائمة التدفقات النقدية |
| ٧ | قائمة التغيرات في حقوق الملكية |
| ٢٩-٨ | الإيضاحات المتممة للقوائم المالية |

تقرير مراقب الحسابات

السادة مساهمي شركة الصخور العربية للصناعات البلاستيكية "شركة مساهمة مصرية"

تقرير على القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الصخور العربية للصناعات البلاستيكية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية إدارة الشركة عن القوائم المالية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة: تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل لقوائم مالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها؛ وكذلك عمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة والمؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف هام ومؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية بمعرفة المنشأة وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا تقييم سلامة العرض العام للقوائم المالية.

ونرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتوفر أساساً مناسباً لرأينا

أساس إبداء استنتاج متحفظ

- تم الاعتماد على أرصدة أول المدة المعتمدة من مراقب حسابات السابق وحيث أنه تم تعييننا كمراقب لحسابات الشركة في نوفمبر ٢٠٢٣ ولا تزال الشركة تقوم باستيفاء التحفظات الصادرة بتقرير مراقب الحسابات.
- في ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة، لم تقوم الشركة بعمل دراسة لتأثير معيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية على القوائم المالية.

- لم تنتهى إدارة الشركة من الحصول على تراخيص التشغيل للمصنع الجديد بمدينة بدر باسم الشركة.
- تم جرد الأصول الثابتة والمخزون آخر المدة بمعرفة الشركة حيث اننا لم نتمكن من توثيق متطلبات الجرد الفعلي ، ولم نتمكن من القيام بأية إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من الكميات والوجود.
- لم ترد الينا شهادة من المستشار القانوني للشركة لبيان أي التزامات مالية على الشركة أو قضايا مرفوعة ضدها.
- لا يزال عدم وجود نظام مالي ومستندي ورقابي بالشركة مع عدم وجود رقابة داخلية بالشركة

الرأى

وفيما عدا تأثير ما سبق الإشارة إليه في الفقرة السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها والمرققة تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.


عاطف عبد الرازق يحيى
مراقب الحسابات
س.م.م. ٤٣٨٨
سجل هيئة الرقابة المالية رقم ١٧٠

القاهرة في ٢٦ مارس ٢٠٢٤م

شركة الصخور العربية للصناعات البلاستيكية

* شركة مساهمة مصرية *

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

| ٢٠٢٢/١٢/٣١ | ٢٠٢٣/١٢/٣١ | رقم الايضاح | الإصول |
|-------------|-------------|-------------|---------------------------------|
| جنيه مصري | جنيه مصري | | |
| ١٢,٥١٢,٤٢٣ | ١٣,٢٦٥,٧٧٨ | (٣) | الإصول غير المتداولة |
| ١٢,٥١٢,٤٢٣ | ١٣,٢٦٥,٧٧٨ | | الإصول الثابتة بالصافي |
| | | | مجموع الاصول طويلة الاجل |
| | | | الإصول المتداولة |
| ١,١٣٧,٩١٤ | ٦٧٢,٧٧٠ | (٤) | المخزون |
| ٣,٣٥٥,٦٠٤ | ٥٤٨,٧٨٣ | (٥) | عملاء واوراق قبض (بالصافي) |
| . | ٧,٧٥٦ | (٦) | مدينون وأرصدة مدينة اخرى |
| ٢٧٨,١٣٠ | ٧١,٩١٩ | (٧) | الثقبة وما في حكمها |
| ٤,٦٧١,٦٤٨ | ١,٣٠١,٢٢٨ | | مجموع الاصول المتداولة |
| ١٧,١٨٤,٠٧١ | ١٤,٥٦٧,٠٠٦ | | اجمالي الاصول |
| | | | حقوق الملكية والالتزامات |
| | | | حقوق الملكية |
| ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | (٨) | راس المال المصدر والمنفوع |
| ٤٢٣,٠٠٢ | ٤٢٣,٠٠٢ | (١٠) | الاحتياطات |
| ١٢٢,٧٦١ | (٤,٠١٠,٤٢١) | | خسائر مرحلة |
| (٤,١٣٣,١٨٢) | (٢,٦٢٠,٥٢٠) | | خسائر / (ارباح) الفترة |
| ١٦,٤١٢,٥٨١ | ١٣,٧٩٢,٠٦١ | | اجمالي حقوق الملكية |
| | | | الالتزامات |
| | | | الالتزامات غير المتداولة |
| ٣٧٨,١٧٤ | ٤١٨,٠٠٢ | (٩) | الضريبة المؤجلة |
| ٣٧٨,١٧٤ | ٤١٨,٠٠٢ | | اجمالي الالتزامات غير المتداولة |
| | | | الالتزامات المتداولة |
| ١٩٤,٦١٠ | ١٩٤,٦١٠ | | التزامات ضريبية مستحقة |
| ١٩٨,٧٠٦ | ١٦٢,٣٣٣ | (١١) | دائنون وأرصدة دائنة اخرى |
| ٣٩٣,٣١٦ | ٣٥٦,٩٤٣ | | مجموع الالتزامات المتداولة |
| ٧٧١,٤٩٠ | ٧٧٤,٩٤٥ | | اجمالي الالتزامات |
| ١٧,١٨٤,٠٧١ | ١٤,٥٦٧,٠٠٦ | | اجمالي حقوق الملكية والالتزامات |

الإيضاحات المتممة المرفقة من صفحة رقم (٧) الي صفحة رقم (٢٨) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

تقرير الفحص المحدود * مرفق *

رئيس مجلس الإدارة
 (م.م.م)
 E.C.S.
 G.R:65041
 P.O:440-524-059
 Arabian Rocks Plastic Industries

العضو المنتدب

القاهرة في ٢٤ مارس ٢٠٢٤م

شركة الصخور العربية للصناعات البلاستيكية
شركة مساهمة مصرية *

قائمة الدخل الشامل

عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

| من ٢٠٢٢/١/١ | من ٢٠٢٣/١/١ | |
|--------------------|--------------------|-------------------------------|
| الي ٢٠٢٢/١٢/٣١ | الي ٢٠٢٣/١٢/٣١ | |
| جنية مصري | جنية مصري | صافي أرباح (خسائر) الفترة |
| (٤,١٣٣,١٨١) | (٢,٦٢٠,٥٢٠) | <u>الدخل الشامل الأخر</u> |
| <u>(٤,١٣٣,١٨١)</u> | <u>(٢,٦٢٠,٥٢٠)</u> | اجمالي الدخل الشامل عن الفترة |

رئيس مجلس الإدارة
الصخور العربية للصناعات البلاستيكية
على السيد
G.P:65041
٢٨.٥.١٩٨٥-٥24٠059
بي.م.م. (ش.م.م.)
٢٥-١١-٢٠٢٣
بي.م.م. ٢٤٤٠٠٥٩

العضو المنتدب

٧١٣٣١

شركة الصنوبر العربية للصناعات البلاستيكية
'شركة مساهمة مصرية'

قائمة التدوير في حقوق الملكية
من العام المالي المنتهين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

| الإجمالي | أرباح / خسائر الفترة | أرباح / خسائر | الاحتياطات | رأس المال | |
|-------------|----------------------|---------------|------------|------------|----------------------------|
| جنية مصري | جنية مصري | جنية مصري | جنية مصري | جنية مصري | |
| ٢٧,٢٥٠,٨٢٩ | (٦٨٩,٨٠٢) | ٧,٥٢٤,٠٩١ | ٤١٦,٥٤١ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١ |
| . | ٦٨٩,٨٠٢ | (٦٨٩,٨٠٢) | . | | المحول الى الأرباح المرحلة |
| (٧,٢١٦,٦٥٣) | | (٧,٢١٦,٦٥٣) | . | | توزيعات أرباح |
| ٥١١,٥٨٧ | ٥١١,٥٨٧ | | | | أرباح / خسائر عام |
| ٢٠,٥٤٥,٧٦٣ | ٥١١,٥٨٧ | (٣٨٢,٣٦٥) | ٤١٦,٥٤١ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ |
| ٢٠,٥٤٥,٧٦٣ | ٥١١,٥٨٧ | (٣٨٢,٣٦٥) | ٤١٦,٥٤١ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢ |
| . | (٦,٤٦١) | . | ٦,٤٦١ | | المحول الى الاحتياطي |
| . | (٥٠٥,١٢٦) | ٥٠٥,١٢٦ | | | المحول الى الأرباح المرحلة |
| (٤,١٣٣,١٨٢) | (٤,١٣٣,١٨٢) | | | | أرباح / خسائر عام |
| ١٦,٤١٢,٥٨١ | (٤,١٣٣,١٨٢) | ١٢٢,٧٦١ | ٤٢٣,٠٠٢ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ |
| ١٦,٤١٢,٥٨١ | (٤,١٣٣,١٨٢) | ١٢٢,٧٦١ | ٤٢٣,٠٠٢ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣ |
| . | ٤,١٣٣,١٨٢ | (٤,١٣٣,١٨٢) | | | المحول الى الأرباح المرحلة |
| (٢,٦٢٠,٥٢٠) | (٢,٦٢٠,٥٢٠) | | | | أرباح / خسائر الفترة |
| ١٣,٧٩٢,٠٦١ | (٢,٦٢٠,٥٢٠) | (٤,٠١٠,٤٢١) | ٤٢٣,٠٠٢ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ |

رئيس مجلس الإدارة

الصنوبر العربية للصناعات البلاستيكية
E.J.S.I
G.P. 11034
11034

العضو المنتدب

محمد

1- مقدمة

(أ) نبذة عن الشركة :-

- تأسست شركة الصخور العربية للصناعات البلاستيكية " شركة مساهمه مصريه " خاضعه لاحكام القانون رقم 72 لسنة 2017 ولأئحته التنفيذية بموجب قرار الهيئه رقم 392 بتاريخ 2013/3/21 وتم قيدها في سجل تجاري استثمار القاهرة تحت رقم 65041 بتاريخ 2013/3/24 ، مدة الشركة 25 سنة تبدأ من 2013/3/24 الى 2038/3/23 ، عنوان الشركة الرئيسي في 60 شارع مكة مساكن شيراتون - النزهة - القاهرة والفرع في القطعة رقم 17/2 المنطقة الصناعية - مدينة بدر .

(ب) غرض الشركة:-

- إقامة وتشغيل مصنع لتصنيع مواسير مياه من البولي بروبيلين وتصنيع مواسير بلاستيك من pvc لمياه الشرب والصرف الصحى وتصنيع قطع ووصلات بلاستيك pp بالنحاس وبدون وتصنيع قطع ووصلات بلاستيك pvc . ويجوز للشركة أن تندمج مع الشركات وغيرها التي تزاوُل أعمال شبيهة بأعمالها أو التي تعاونها علي تحقيق اغراضها أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لاحكام القانون ولأئحته التنفيذية .

2- أهم السياسات المحاسبية المطبقة:

1/2- أسس اعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقاً إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

- تبدأ السنة المالية للشركة من الاول من يناير من كل عام وتنتهى فى ديسمبر من نفس العام .

- عملة التعامل التي تستخدمها الشركة فى ممارسة نشاطها الإقتصادى هى الجنيه المصرى وهى نفس عملة عرض القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها

2/2- ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية :

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ويتم ترجمة المعاملات بالعملات الاجنبية إلى عملة القيد بالجنيه المصري حسب سعر الصرف المعلن فى تاريخ المعاملة .

ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية فى تاريخ قائمة المركز المالى إلى عملة القيد بالجنيه المصرى حسب سعر الصرف المعلن فى ذلك التاريخ من البنوك التى تتعامل معها الشركة ويتم إثبات فروق العملة الناتجة فى قائمة الدخل أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها فلا يعاد ترجمتها .

3/2 - الأصول الثابتة وإهلاكاتها:-

- يتم اثبات الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويتم إهلاكها طبقاً لطريقة القسط الثابت وفقاً للعمر المقدر لتشغيلها

- تقوم الشركة بإعادة النظر في العمر الانتاجي المقدر والقيمة التخريدية لكل أصل من الأصول الثابتة بصفة دورية عند نهاية كل سنة مالية وعندما يحدث تغيير مؤثر في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يتضمنها الاصل يتم تغيير طريقة الاهلاك لتعكس التغيير في ذلك النمط كتغير في تقدير محاسبي.
- يتم اهلاك الأصول بإتباع طريقة القسط الثابت بإستخدام معدلات الاهلاك الآتية :

| اسم الاصل | العمر الافتراضى | معدل الاهلاك |
|-------------------|-----------------|--------------|
| مبانى وعقارات | 40 | %2.5 |
| آلات ومعدات | 5 | %20 |
| اثاث ومعدات مكاتب | 16.66 | %6 |
| اجهزة كهربائيه | 10 | %10 |

- ويتم إضافة النفقات اللاحقة المتعلقة بإستبدال أجزاء ببعض الأصول بعد إستبعاد القيمة الدفترية للأجزاء المستبدلة
- يتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

4/2 الأدوات المالية

1- الأعتراف والقياس الأولي

- يتم الاعتراف بالعملاء وسندات الدين المصدرة مبدئية عند نشأتها. يتم الاعتراف بجميع الأصول والألتزامات المالية الأخرى مبدئيا عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.
- يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء بدون عنصر تمويل هام) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلي- بالنسبة للبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر- تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى اقتناءها او إصدارها. يتم قياس العملاء المدينة بدون عنصر تمويل هام مبدئيا بسعر المعاملة.

2- التصنيفات والقياس اللاحق

- الأصول الماليه

- عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكه، او بالقيمة العادله من خلال الدخل الشامل الأخر - سندات الدين، أو بالقيمة العادله من خلال الدخل الشامل الأخر - أدوات حقوق الملكية، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا إذا غيرت الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الأولي التاليه التغيير في نموذج الأعمال.

- يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكه إذا استوفى كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:-
- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الادارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي و غير المسدد).
- كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر اذا استوفت الشروط التالية واذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر :-
- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الادارة يشمل كل من تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي والغير مسدد).
- عند الاعتراف الأولي لأدوات الملكية و غير المحتفظ بها بغرض التداول، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقه في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في قائمة الدخل الشامل الاخر بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار علي حده.
- إن جميع الأصول المالية التي لا تقاس بالتكلفة المستهلكه أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر المجمع المذكورة أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح او الخساره المجمع وهذا يشمل كافه مشتقات الأصول الماليه . عند الاعتراف الأولي، للشركه امكانية الاختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الأصول الماليه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخساره و الدخل الشامل الاخر المجمع اذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

- الأصول الماليه - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم قياس الاصول المالية لاحقاً طبقاً للتصنيفات الآتية:

أ- الأصول الماليه - المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أو أسهم في الأرباح أو الخسائر .

ب- الأصول الماليه - المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الاصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الاضمحلال ، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الاجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة يتم احتساب أى ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.

ج- استثمارات فى أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الاصول لاحقاً بالقيمة العادلة ، يتم إثبات توزيعات الارباح كإيراد فى الارباح أو الخسائر مالم تمثل توزيعات الارباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار ، يتم تسجيل صافي الارباح والخسائر الاخرى فى الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى الارباح أو الخسائر .

د-أدوات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الاصول لاحقاً بالقيمة العادلة ، يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية و أرباح وخسائر صرف العملات الاجنبية والاضمحلال فى الربح او الخسارة ، يتم تسجيل صافي الارباح والخسائر الأخرى فى قائمة الدخل الشامل الآخر ، عند الأستبعاد ، يتم إعادة تصنيف الارباح والخسائر المتراكمة فى قائمة الدخل إلى الارباح أو الخسائر .

-الالتزامات المالية

- يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكه أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر .

- يتم تصنيف الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة، أو اذا كانت مشتقه ماليه أو تم تخصيصه على هذا النحو عند الاعتراف الأولي.

- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادل من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك بالقيمة العادلة ويتم تسجيل صافي الأرباح أوالخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، بقائمة الارباح او الخسائر. يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المستهلكه باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- يتم احتساب مصروفات الفوائد و أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر .

3- الاستبعاد من الدفاتر

-الأصول المالية

-تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، او قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة.

- تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها تحويل الأصول المعترف بها في قائمة المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد تحديد الأصول المحولة.

- الألتزامات المالية

- تستبعد الشركة الالزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضا باستبعاد الالزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالزامات المعدلة مختلفة اختلافا جوهريا، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

- عند استبعاد الالزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسدده و المقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الالزامات المتكبده) في الأرباح أو الخسائر.

4- المقاصة

- يتم اجراء مقاصة بين الأصل المالي والالزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي عندما، و فقط عندما تتوافر الحقوق القانونية الملزمه وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول وتسويه الالزامات في نفس الوقت.

2-5 الإضمحلال

1- الأصول الماليه غير المشتقه

الأدوات المالية و الأصول الناشئة عن العقد

تعترف الشركة بمخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعه ل:

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكه؛

- الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادله من خلال الدخل الشامل الأخر ؛ و

- الأصول الناشئة عن العقد.

تقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعه علي مدي عمر الأصل المالي، باستثناء

ما يلي، والتي يتم قياسها بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعه لمدته ١٢ شهر:

- أدوات الدين التي تم تحديدها على أن تكون لها لمخاطر أئتمان منخفضة في تاريخ التقرير؛ و

- أدوات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي خطر التخلف عن السداد على

مدي العمر المتوقع للأداة المالية) زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي.

- دائما ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريون و الأصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساو لخسائر

الائتمان المتوقعه علي مدي عمرها.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي و عند تقدير

خسائر الائتمان المتوقع، تضع الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة و المتاحة دون تكلفة أو

جهد غير مبرر، ويشمل ذلك كل من المعلومات و التحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق على تحصيله لفته أكثر من 30 يوماً.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي اخفق عن السداد عندما:

- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلى

إجراءات مثل تسييل الضمان (إن وجد)؛ أو

-الأصل المالي قد مضى عليه فته أكثر من 90 يوماً.

تعتبر الشركة أن أدوات الدين تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوية للتعريف المفهوم عالمية ل "درجة الاستثمار".

الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدي عمر الأصل هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع احداث الإخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدي ١٢ شهرا هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث اخفاق التي تكون ممكنة خلال فته ١٢ شهرا بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرا).

الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

هي تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان. يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).

يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية المضمحل ائتمانيا

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكه وأدوات الدين المقاسه بالقيمة العادله من خلال الدخل الشامل الاخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية.

يعتبر الأصل المالي "مضمحل ائتمانيا"، عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشمل الأدلة التي تشير إلى اضمحلال الأصول المالية ائتمانية البيانات القابلة للرصد:

- صعوبه ماليه كبيره للمقرض أو المصدر و

- انتهاك العقد مثل الإخفاق أو يكون متأخر السداد لفته أكبر من 90 يوم و

- إعادة الهيكلة الخاصه بقرض او سلفه بواسطه الشركة بشروط لن تراعيها الشركة بطريقة أو بأخري؛ و

- من المحتمل أن يدخل المقترض في إفلاس أو عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو

- اختفاء سوق نشط للورقه المالية بسبب الصعوبات المالية .

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكه من اجمالي مبلغ القيمة الدفترية للأصول.

بالنسبه للأوراق المالية في سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادله من خل الدخل الشامل الاخر يتم تحميل مخصص الخساره علي الأرباح او الخسائر ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الاخر .

اعدام الدين

يتم شطب اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. بالنسبة للعملاء المنفردين، لدى الشركة سياسة إعدام إجمالي القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي مستحق السداد أكثر من عامين بناء على الخبرة السابقة في استرداد الأصول المماثلة . بالنسبة لعملاء الشركات، تقوم الشركة بإجراء تقييم بصوره منفرده فيما يتعلق بتوقيت ومقدار الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لا تتوقع الشركة أي استرداد كبير من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الالتزام من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

2- الأصول غير الماليه

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل.
- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الاخرى أو مجموعات الأصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقنتية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.
- القيمة الإستردادية للأصل او للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية ايها أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الاخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات .

6/2 - المخزون :

يقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية ايهما اقل ، ويتم استخدام طريقة المتوسط المرجح في تسعير المنصرف من المخازن .

7/2 - العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى :

يتم تسجيل العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الاسمية مخصوماً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها في الفترة اللاحقة ضمن الأصول المتداولة .

8/2 - المخصصات :

يتم إثبات المخصصات عندما يكون على المنشأة التزام حالي قانوني أو حكومي ناتجاً عن حدث في الماضي ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ويتم فحص المخصصات في تاريخ اعداد كل ميزانية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال فإذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج متضمناً للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام فيتم رد المخصص .

9/2- الموردين والدائنون والحسابات الدائنة الأخرى :

- يتم اثبات الموردين والدائنون والحسابات الدائنة الأخرى بالقيمة الاسمية كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

10/2- الاعتراف بالإيراد :

- يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع في قائمة الدخل اذا ما تم استيفاء جميع الشروط التالية :
 - (أ) أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع إلي المشتري .
 - (ب) الا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية ، أو الرقابة الفعالة علي السلع المباعة .
 - (ج) أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق .
 - (د) أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلي المنشأة .
 - (هـ) إمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق .
- يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق علي أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال علي مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق .

11/2- المصروفات :

- يتم الاعتراف بجميع تكاليف النشاط بما في ذلك المصروفات العمومية وفقاً لاساس الاستحقاق مع ادراجها بقائمة الدخل في السنة التي تحققت فيها تلك المصاريف.

12/2- ضريبة الدخل :

- تتضمن ضريبة الدخل علي ارباح او خسائر الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ويتم اثباتها بقائمة الدخل المتعلقة ببندود حقوق الملكية ويتم اثباتها مباشر ضمن حقوق الملكية .
- يتم اثبات ضريبة الدخل علي صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي .
- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي ، ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي
- ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .

13/2- الاحتياطات :

- **الاحتياطي القانوني**
- طبقاً للنظام الاساسي يجنب (5%) من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة اذا ما بلغ هذا الاحتياطي (50%) من رأس المال المصدر للشركة ومضى نقص الاحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الاقتطاع .
- **الاحتياطات الأخرى**
- يجوز للجمعية العامة بناء علي اقتراح مجلس الإدارة تكوين احتياطات اخري .

14/2- المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة :

- تتعامل الشركة مع الاطراف ذوي العلاقة علي نفس الاسس التي تتعامل بها مع الغير حيث تخضع جميع هذه العمليات للقواعد والاعراف المحاسبية المعتادة وكذا السياسات واللوائح المطبقة بالشركة ولا يوجد معاملات مع الاطراف ذوي العلاقة.

15/2- مزايا العاملين :-

- نظام المعاشات والتأمينات :

لدي الشركة نوع واحد من نظم المعاشات وهو نظام الاشتراكات المحددة وفيه تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها الي نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علي اساس الزامي ولا يوجد علي الشركة اي التزامات اخري بمجرد سدادها لالتزاماتها ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية كتكلفة دورية في استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة بقائمة الدخل .

- حصة العاملين في الارباح :

طبقا للنظام الأساسي للشركة فانه يتم تخصيص نسبة من صافي أرباح العام لتوزيعها علي موظفي وعمال الشركة طبقا للقواعد التي يقرها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة ولا يتم تسجيل اي التزامات بحصة العاملين قبل اعتماد الجمعية العامة .

16/2- التقديرات المحاسبية :

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام الادارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر علي قيم الأصول والالتزامات و الإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

- يتم اعادة مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها اذا كان يؤثر علي الفترة الحالية فقط او في فترة التغيير والفترات المستقبلية اذا كان التغيير يؤثر علي كليهما .

17/2- قائمة التدفقات النقدية :

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وتشمل النقدية وما في حكمها على أنها الأرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل والتي لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

3- الاصول الثابتة واهلاكاتها (جدول مرفق) :

- الشركة تمتلك اصولها ولا توجد اي رهونات.

- بتاريخ 2021/5/18 قامت الشركة ببيع المصنع الكائن بقطعة الارض بالامتداد الغربى بالمنطقة الصناعية - العبور بمبلغ 12,5 مليون جنيه ، وبتاريخ 2021/5/25 قامت الشركة بشراء المصنع الكائن بقطعة الارض بالمنطقة الصناعية الحرفية (ج) بمدينة بدر بمبلغ 10,5 مليون جنيه وتم صرف مبلغ 2,212,748 جنيهه كتجهيزات وانشاءات بالمصنع بتاريخ 2021/9/29 وقد تم بيع وشراء المصنع بموجب عقود تنازل وجرى الحصول على التراخيص اللازمة.

شركة الصخور العربية للصناعات البلاستيكية (ش.م.م)

خاضعه لاحكام قانون 72 لسنة 2017

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن العام المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

4- المخزون :

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|-----------------|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| 1137914 | 672770 | خامات ومستلزمات |
| <u>1137914</u> | <u>672770</u> | الاجمالي |

5- عملاء واوراق قبض (بالصافي) :

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|--------------|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| 6511209 | 6024878 | عملاء |
| | | يخصم |
| (3255605) | (5476095) | مخصص اضمحلال |
| <u>3255604</u> | <u>548783</u> | الصافي |

ويتمثل حركة المخصصات فيما يلي:-

| الرصيد في | المكون | مخصصات انتفى | الرصيد في | البيان |
|-------------------|--------------------|-------------------|-----------------|--------------|
| <u>2023/12/31</u> | <u>خلال الفترة</u> | <u>الغرض منها</u> | <u>2023/1/1</u> | |
| 5476095 | 3255605 | 1035114 | 3255605 | مخصص مطالبات |
| <u>5761210</u> | <u>3255605</u> | <u>1035114</u> | <u>3255605</u> | الرصيد |

6- مدينون وارصدة مدينة اخري :

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|--------------------------|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| -- | 7756 | مصلحة الضرائب قيمة مضافة |
| <u>--</u> | <u>7756</u> | الاجمالي |

7- نقدية بالبنوك والصندوق :

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|-----------------------|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| 136524 | 762 | البنك العربى الافريقى |
| 141606 | 71157 | نقدية بالصندوق |
| <u>278130</u> | <u>71919</u> | الإجمالي |

8- رأس المال :-

- رأس المال المرخص به مبلغ 100 000 000 جنيه " فقط مائه مليون جنيها مصريا لاغير "
- راس المال المصدر والمدفوع 13 000 000 " فقط ثلاثة عشر مليون جنيها مصريا لاغير " القيمة الاسمية للسهم 1 جنيه " فقط واحد جنيها مصريا لاغير "
- بتاريخ 2014/10/28 تم التاشير فى السجل التجارى اصبح راس المال المدفوع 20 000 000 سهم القيمة الاسمية لسهم 1 جنيه " فقط واحد جنيها مصريا لاغير "
- بتاريخ 2014/12/31 تم التاشير فى السجل التجارى بتجزئه قيمه السهم لتصبح 20 قرش " فقط عشرون قرش لاغير ويصبح عدد الاسهم 100 000 000 سهم.

9- الضرائب المؤجله :-

الضريه المؤجله هى الضريه الناشئه عن وجود بعض الفروق المؤقته الناتجه عن اختلاف العام الزمنيه التى يتم فيها الاعتراف بقيمه الاصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الاسس المحاسبية التى يتم اعداد القوائم الماليه وفقا لها هذا ويتم تحديد قيمه الضريه المؤجله بناءا على الطريقه المستخدمه والتى تم بها تحقق او تسويه القيمه الحاليه لتلك الاصول والالتزامات باستخدام اسعار الضريه المستخدمه والساريه فى تاريخ اعداد قائمه المركز المالى وتتمثل فيما يلى :-

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | |
|-------------------|-------------------|---|
| <u>جنية مصري</u> | <u>جنية مصري</u> | |
| 50118 | 39834 | {الاهلاك المحاسبى - الاهلاك الضريبى}* 22.5% |
| 328056 | 378174 | الضريه المؤجله |
| <u>378174</u> | <u>418002</u> | صافى الضريه المؤجله التى ينشأ عنها (التزام) |

10- الاحتياطات:

- بلغ رصيد الاحتياطات في 2023/12/31 مبلغ 423002 جنيه ويتمثل في :

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|----------------|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| 423002 | 423002 | احتياطي قانوني |
| <u>423002</u> | <u>423002</u> | الإجمالي |

11- دائنون وأرصدة دائنة أخرى :

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|----------------------------|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| 13868 | 13931 | مصلحة الضرائب ارباح تجاريه |
| 77000 | 37500 | مصروفات مستحقة |
| 43929 | 43929 | مصلحة الضرائب- |
| 64772 | 66972 | مساهمة تكافلية |
| <u>198706</u> | <u>162333</u> | الإجمالي |

12- المبيعات / الإيرادات :

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|----------|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| 280820 | 879942 | المبيعات |
| <u>280820</u> | <u>879942</u> | الإجمالي |

13- تكلفة المبيعات :

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|-----------------|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| 1317276 | 1137914 | مخزون اول المدة |
| | | يخصم |
| (1137914) | (672770) | مخزون اخر المدة |
| <u>179362</u> | <u>465144</u> | الإجمالي |

14- المصروفات الادارية والعمومية :-

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|---------------------------|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| 320000 | 389600 | اجور ومرتببات |
| 283720 | 71405 | رسوم واشتراكات |
| 11000 | 14260 | انتقالات |
| 2091 | 1170 | مصروفات بنكية وبريد وتمغة |
| 7000 | 7800 | بوفيه وضيافة |
| 4000 | 6750 | م نظافه |
| 82500 | 67612 | اتعاب مهنية |
| 13680 | 30780 | دعاية واعلان |
| 785 | 2200 | مساهمة تكافليه |
| 0 | 13000 | محاماه |
| <u>789276</u> | <u>604557</u> | الإجمالي |

15- نصيب السهم في صافى الارباح (الخسارة)

| <u>2022/12/31</u> | <u>2023/12/31</u> | البيان |
|-------------------|-------------------|--|
| <u>جنيه مصري</u> | <u>جنيه مصري</u> | |
| (4 133 181) | (2 620 520) | صافى الربح (الخسارة) |
| 100 000 000 | 100 000 000 | المتوسط المرجح لعدد الأسهم |
| <u>(0.041)</u> | <u>(0.026)</u> | نصيب السهم فى صافى ارباح (خسارة) الفترة |

16- الأدوات المالية :

تتمثل الادوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والعملاء وبعض المدينون والحسابات المدينة الأخرى والموردون وبعض الدائنون والحسابات الدائنة الأخرى والتسهيلات الائتمانية وطبقاً لأسس تقييم الاصول والالتزامات المالية الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تتمثل تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات والإجراءات التي تتبعها الشركة لخفض أثر تلك المخاطر :

أ- مخاطر الائتمان :

يتمثل خطر الائتمان في عدم إلتزام أحد أطراف الاداة المالية من الوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية ولذلك فإن الشركة تتعرض لمخاطر الائتمان علي أرصدها لدي البنوك والعملاء وبعض الأصول الأخرى ولذلك تسعى الشركة في تقليل المخاطر الائتمانية فيما يتعلق بالودائع البنكية عن طريق التعامل مع بنوك حسنة السمعة ووضع حدود ائتمانية للعملاء ومراقبة أرصدة المديونية القائمة للعملاء .

ب- مخاطر العملات الأجنبية :

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغييرات في أسعار صرف هذه العملات كما يؤثر علي المدفوعات والمقبوضات لهذه العملات وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الاجنبية ولذلك تقوم الشركة كلما أمكن بتجنب مركز مكشوف للعملات الاجنبية ولهذا فإن هذا الخطر منخفض .

ج- مخاطر سعر الفائدة :

يتمثل خطر الفوائد في تغيير أسعار الفائدة علي مديونية الشركة للبنوك والودائع لأجل والتي تتمثل في أرصدة القروض والسحب علي المكشوف والتسهيلات الائتمانية ولذلك فإن إدارة الشركة تعمل علي الحصول علي أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة بنوك سحب علي المكشوف وأرصدة القروض وذلك إذا إقتضت الضرورة للجوء الي الحصول علي هذا التمويل .

د- مخاطر السيولة :

تتمثل مخاطر السيولة في تعرض الشركة لصعوبات في الحصول علي الاموال اللازمة للوفاء بإرتباطاتها المتعلقة بالادوات المالية مما قد ينتج عنه عدم القدرة علي بيع الاصل المالي بسرعة وبقيمة تقترب من قيمته العادلة ولذلك تقوم الشركة بإتخاذ السياسات المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الادني .

هـ - إدارة رأس المال :

إن سياسة الشركة فيما يتعلق بإدارة راس المال هي المحافظة علي قاعدة رأس المال قوية بغرض المحافظة علي ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط كما تسعى الشركة الي المحافظة علي التوازن بين أعلي عائد ممكن تحقيقه في حال الاقتراض لأعلي حد ممكن والأفضلية والأمان المتفاني من مركز قوي لرأس المال كما أن الشركة لا تخضع لأي متطلبات خارجية مفروضة علي رأس المال .

17- القيمة العادلة للأدوات المالية :

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزم بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلي بينه من الحقائق وتقترب القيمة الدفترية للقيمة العادلة للأدوات المالية وذلك طبقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في الشركة الواردة في الايضاحات المتممة للقوائم المالية .

18- الموقف القضائي :

يوجد بعض الدعاوي القضائية المتداولة في المحاكم وقد قامت الشركة بتكوين مخصص بعد الحصول علي الاستشارات القانونية اللازمة لمراجعة أي مطالبات محتملة.

19- الموقف الضريبي :

1/19- ضريبة الدخل :

- الشركة ملتزمة بتقديم الاقرار السنوي في الموعد القانوني لتقديم الاقرار وسداد الضريبة المستحقة وفقاً للاقرار .
- وتم اعتماد الاقرار الضريبي عن سنة 2013 و 2014 و 2015 و 2017 لعدم اختياره ضمن عينة الفحص .
- تم فحص السنوات من 2016 حتي 2018 و أخطرت الشركة بالنموذج رقم 19 ضريبة بإعادة فحص ولم يتحدد ميعاد لنظر الطعن حتى تاريخه .

2/19- ضريبة القيمة المضافة والضريبة علي المبيعات :

- لم يتم الفحص حتى الان

3/19- ضريبة المرتبات والأجور :

- تم فحص الشركة كسب عمل من تاريخ تاسيس الشركة وحتى 31-12-2023

4/19- ضريبة الدمغة :

- لم يتم فحص الشركة حتى الان

20- احداث هامة :-

- خلال شهر فبراير 2022 ونظرا للأحداث السياسات التي ادت الى اندلاع الحرب بين كلاً من دولتي روسيا وأوكرانيا الأمر الذي ادى الى تداعيات محتملة على الأقتصاد العالمي من تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم الذي سيؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التي تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات. وترى الإدارة أنه لا يوجد تأثير جوهري من تداعيات هذه الحرب على أنشطة الصندوق.
- بتاريخ 21 مارس 2022 قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 9,25% و 10,25% و 9,75%،

- على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلي 9.76%. هذا وبنفس التاريخ قام البنك المركزي بتحرير سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري.
- بتاريخ 19 مايو 2022 قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 11.25%، و12.25% و11.75% على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 11.75%.
- بتاريخ 27 أكتوبر 2022 صدر قرار البنك المركزي المصري بشأن تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري والذي ترتب عليه زيادة جوهرية في اسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية (الجنيه المصري) .
- كما قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 13.25%، و14.25% و13.75% على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 13.75%.
- بتاريخ 22 ديسمبر 2022 قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 300 نقطة أساس ليصل إلى 16.25%، و17.25% و16.75% على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 300 نقطة أساس ليصل إلى 16.75%.

21- إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية .

بتاريخ 6 مارس 2023 صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (883) لعام 2023 بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

| المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها | ملخص لأهم التعديلات | التأثير المحتمل علي القوائم المالية | تاريخ التطبيق |
|--|---|--|---|
| معييار المحاسبة المصري رقم (10) المعدل 2023 "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعييار المحاسبة المصري رقم المعدل 2023 (23) | 1- تم إعادة اصدار هذه المعايير في 2023، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. | تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانية تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حاله استخدام ذلك الخيار . | تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في <u>او بعد 1 يناير 2023</u> ، وذلك بأثر رجعى مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق |
| | 2- وقد ترتب على ذلك تعديل | | |

| تاريخ التطبيق | التأثير المحتمل علي القوائم المالية | ملخص لأهم التعديلات | المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها |
|--|--|---|--|
| نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. | | الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (5) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (24) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (30) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (31) " اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (35) " الزراعة " - معيار المحاسبة المصري رقم (49) " عقود التأجير" | "الأصول غير الملموسة" |
| تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في <u>أو بعد 1 يناير 2023</u> ، وذلك بأثر رجعي مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. | المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية . | 1- تم إعادة اصدار هذا المعيار في 2023، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. 2- وقد ترتب على هذا ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (1) "عرض القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (5) "السياسات المحاسبية" | معيار المحاسبة المصري رقم (34) المعدل 2023 "الاستثمار العقاري" |

| تاريخ التطبيق | التأثير المحتمل علي القوائم المالية | ملخص لأهم التعديلات | المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها |
|--|---|--|--|
| | | والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". | |
| | | - معيار المحاسبة المصري رقم (13) " أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " | |
| | | - معيار المحاسبة المصري رقم (24) "ضرائب الدخل" | |
| | | - معيار المحاسبة المصري رقم (30) "القوائم المالية الدورية" | |
| | | - معيار المحاسبة المصري رقم (31) " اضمحلال قيمة الأصول" | |
| | | - معيار المحاسبة المصري رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" | |
| | | - معيار المحاسبة المصري رقم (49) " عقود التأجير " | |
| تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في <u>1 يناير 2023</u> ، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. | المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية. | 1- تم إعادة اصدار هذا المعيار في 2023، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التتقيب والتقييم. 2- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التتقيب والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفه خبراء متخصصين في التقييم والتثمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (10) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري 23 "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقاً | معيار المحاسبة المصري رقم (36) المعدل 2023 "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية" |

| المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها | ملخص لأهم التعديلات | التأثير المحتمل علي القوائم المالية | تاريخ التطبيق |
|--|---|---|---|
| معيار المحاسبة المصري رقم (35) المعدل 2023 "الزراعة" | 1- تم إعادة اصدار هذا المعيار في 2023 ، حيث تم تعديل الفقرات (1- 5)، و(8)، و(24)، و(44) وأضافه الفقرات (5) - (ج5) و (63)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (10) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها"). 2- لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 28(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (5) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (35) المعدل 2023 ومعيار المحاسبة المصري رقم (10) المعدل 2023 فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب عرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 28(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (5) لكل فترة سابقة معروضة. | المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية. | تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ <u>في أو بعد 1 يناير 2023</u> ، وذلك بأثر رجعي مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة. |
| معيار المحاسبة المصري رقم (50) "عقود التأمين" | 1- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي | المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية. | يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (50) للفترات المالية السنوية التي تبدأ <u>في أو بعد 1 يوليو 2024</u> ، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (50) لفترة أسبق ، فيجب علي الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة. |

| المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها | ملخص لأهم التعديلات | التأثير المحتمل علي القوائم المالية | تاريخ التطبيق |
|---|---|-------------------------------------|---------------|
| | وتدفقاتها النقدية. | | |
| | 2- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (50) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم 37 " عقود التأمين". | | |
| | 3- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلي معيار المحاسبة المصري رقم (37) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (50). | | |
| | 4- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (50) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: | | |
| | - معيار المحاسبة المصري رقم (10) "الأصول الثابتة واهلاكاتها". | | |
| | - ومعيار المحاسبة المصري رقم (23) "الأصول غير الملموسة". | | |
| | - معيار المحاسبة المصري رقم (34) "الاستثمار العقاري". | | |

23- أرقام المقارنة :

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً للقوائم مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي.